مقدمة الدورة التدريبية:
تُعد تسوية النزاعات ومعالجة المخالفات القانونية من الركائز الأساسية للحفاظ على استقرار بيئات العمل وضمان الامتثال للأنظمة داخل المؤسسات القانونية والإدارية. تهدف هذه الدورة التدريبية إلى تزويد المشاركين بمجموعة متكاملة من المعارف والمهارات التي تمكّنهم من فهم طبيعة النزاعات القانونية، وتحليل أسبابها وجذورها، وتطبيق آليات التعامل معها بطرق منهجية واحترافية.

تركز الدورة على الأدوات القانونية والتنظيمية المعتمدة في معالجة النزاعات، وتقديم حلول فعّالة تضمن حماية الحقوق وتحقيق العدالة داخل المؤسسات. كما تتناول الأطر القانونية التي تنظم فض النزاعات في المؤسسات المختلفة، مع تعزيز قدرة المشاركين على اتخاذ قرارات دقيقة تستند إلى أسس قانونية واضحة ومبنية على ممارسات سليمة.

تتميز الدورة التدريبية بشمولها لمجموعة من الحالات التطبيقية والتمارين العملية التي تحاكي التحديات الواقعية في مختلف بيئات العمل، مما يتيح للمشاركين فرصة التفاعل مع مواقف قانونية حقيقية واكتساب خبرة عملية. كما تركز على تطوير مهارات التحليل القانوني، وتعزيز أساليب التواصل الفعّال خلال مراحل التفاوض والتسوية، بهدف إعداد كوادر قانونية قادرة على إدارة النزاعات بفعالية وتقليل آثارها السلبية، بما يحقق أهداف المؤسسات ويعزز مناخ العمل الإيجابي.

الفئات المستهدفة:
تم تصميم هذه الدورة لتخاطب احتياجات مجموعة واسعة من المهنيين، ممن يتعاملون مع النزاعات القانونية أو يضطلعون بمهام تتطلب الإلمام بإجراءات المعالجة القانونية داخل المؤسسات. وتشمل الفئات المستهدفة:

- المحامون العاملون في القطاعين الحكومي والخاص.
- موظفو الشؤون القانونية في الهيئات العامة والمؤسسات والشركات.
- مستشارو الموارد البشرية وشؤون الموظفين.
- المدراء التنفيذيون ومدراء الإدارات القانونية.
- المختصون في التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية.
- العاملون في مجال التحكيم التجاري وتسوية النزاعات.
- مسؤولو الامتثال والحوكمة المؤسسية.
- القضاة والمساعدون القضائيون الراغبون في تطوير مهاراتهم الإدارية والقانونية.
- المحللون القانونيون والمستشارون القانونيون.
- المهنيون الراغبون في تطوير قدراتهم في إدارة وتسوية النزاعات القانونية داخل المؤسسات.

أهداف الدورة التدريبية:
بنهاية هذا البرنامج التدريبي، سيكون المشاركون قادرين على:

- استيعاب المبادئ الأساسية التي تحكم تسوية النزاعات القانونية داخل البيئات المؤسسية.

- تحليل أنواع النزاعات المختلفة وتحديد أسبابها ومراحل تطورها.
- التمييز بين الأساليب الرسمية وغير الرسمية لمعالجة المخالفات القانونية.
- تطوير القدرة على تطبيق الأنظمة القانونية والإجراءات المرتبطة بعملية التسوية.
- استخدام تقنيات التفاوض القانونية كوسيلة فعّالة للوصول إلى تسويات مرضية.
- تقييم الأثر القانوني والتنظيمي للمخالفات على أداء المؤسسات.
- إعداد وصياغة تقارير تسوية مدعومة بالأسس والحجج القانونية السليمة.
- تعزيز مهارات اتخاذ القرار في بيئات قانونية معقدة وظروف تتطلب تدخلات دقيقة.
- توظيف مهارات الحوار الفعّال وأساليب الحل السلمي للنزاعات.
- الربط بين الإجراءات التأديبية ومتطلبات الامتثال المؤسسي.
- تحسين مهارات التوثيق القانوني للمخالفات وتحليلها بشكل شامل.
- إعداد المشاركين للقيام بدور المستشار الداخلي في مجال تسوية النزاعات ومعالجة المخالفات.
- تمكين المشاركين من وضع استراتيجيات وقائية للحد من نشوء النزاعات وتكرار المخالفات.
- تعزيز قدرة المؤسسات على إدارة النزاعات متعددة الأطراف بفعالية.
- تطبيق سياسات الإدارة القانونية بشكل منهجي في معالجة السلوكيات المخالفة داخل المؤسسات.

الكفاءات المستهدفة:
من خلال هذا البرنامج، سيطوّر المشاركون مجموعة من الكفاءات القانونية والمهنية، من أبرزها:

- الكفاءة في التحليل القانوني العميق للنزاعات والمخالفات المؤسسية.
- القدرة على تطبيق استراتيجيات التفاوض القانوني الفعّالة.
- المهارة في إعداد وصياغة تقارير وحلول قانونية متكاملة.
- التعامل بثقة ومهنية مع المواقف القانونية الحرجة وتحت الضغط.
- إتقان إدارة عمليات تسوية النزاع وفق أفضل الممارسات القانونية.
- الالتزام الصارم بالإطارين القانوني والتنظيمي خلال المعالجات.
- اتخاذ قرارات قانونية سليمة مدعومة بالأدلة والمعايير القانونية.
- تصميم خطط وقائية فعّالة للحد من النزاعات المستقبلية.
- تطوير مهارات التوثيق الدقيق والمهني للمخالفات والإجراءات ذات الصلة.
- تعزيز مهارات التواصل القانوني الفعّال في البيئات الرسمية والتفاوضية.

**محتوى الدورة التدريبية:**

الوحدة الأولى: مفاهيم وتسميات النزاعات والمخالفات القانونية

- تعريف النزاع القانوني وخصائصه في بيئة العمل.

- الفروقات الجوهرية بين النزاع القانوني والمخالفة الإدارية.
- أهم مصادر النزاعات في المؤسسات العامة والخاصة.
- الآثار المترتبة على ارتكاب مخالفات إدارية أو جنائية داخل المؤسسة.
- الإطار القانوني المنظم لفض النزاعات داخل المؤسسات.
- تصنيف المخالفات المؤسسية وفقًا لطبيعتها وأثرها القانوني.
- تحديد المسؤولية القانونية للموظف وللإدارة في حال وقوع نزاع.
- مدخل إلى فلسفة العدالة المؤسسية وأسس تسوية الخلافات.
- أهمية التنظيم القانوني في تقليل تكرار المخالفات والانحرافات.

الوحدة الثانية: إجراءات تسوية النزاعات في بيئة العمل

- مراحل التسوية القانونية من لحظة اكتشاف النزاع حتى الوصول إلى الحل.
- دراسة وتحليل بدائل التسوية مثل التحكيم، الوساطة، والمصالحة.
- الإجراءات التأديبية كأداة لمعالجة المخالفات وضمان الامتثال.
- دور اللجان القانونية في التعامل مع الشكاوى والنزاعات.
- أهمية التحقيق الإداري كمرحلة أساسية في معالجة النزاع.
- مهارات التواصل خلال مراحل التسوية والتفاوض.
- تنظيم الاجتماعات القانونية وصياغة محاضر الاتفاقات.
- التعامل مع النزاعات متعددة الأطراف وذات التعقيد العالي.
- استخدام تقارير النزاعات كأدوات توثيق وتحليل تساعد في اتخاذ القرار.

الوحدة الثالثة: المسؤوليات القانونية والامتثال المؤسسي

- تحديد أوجه المسؤولية القانونية والوظيفية في سياقات النزاع.
- آليات المراجعة القانونية وضبط إجراءات التعامل مع المخالفات.
- العلاقة المتكاملة بين الحوكمة المؤسسية والإجراءات التأديبية.
- دور نظم الامتثال في منع النزاعات قبل وقوعها.
- آليات التصعيد القانوني عند فشل التسوية الأولية.
- إعداد تقارير الامتثال والتحقيقات القانونية بطريقة مهنية.
- مواءمة السياسات الداخلية مع التشريعات القانونية المحلية.
- توثيق الأدلة والمستندات وفق معايير العدالة الإدارية.
- مسؤولية الإدارات القانونية في تطبيق القوانين وإنفاذ الإجراءات بفعالية.

**الوحدة الرابعة: دراسات حالة ونماذج تطبيقية**

- تحليل واقعي لحالات نزاع قانوني في القطاعين العام والخاص.
- دراسة حالة متكاملة عن مخالفة قانونية والإجراءات المتبعة لمعالجتها.
- مناقشة سيناريوهات متعددة لفض النزاع المؤسسي.

- تنفيذ تمارين محاكاة لجلسات التفاوض القانوني.
- تقييم الاستراتيجيات القانونية المستخدمة في كل حالة تطبيقية.
- دور الفريق القانوني في اقتراح الحلول وقيادة عمليات التسوية.
- مراجعة القرارات النهائية وقياس مدى توافقها مع التشريعات.
- التعامل مع الاعتراضات وسبل التصعيد القانوني أو القضائي.
- تحليل الثغرات القانونية وتقديم التوصيات لمعالجتها.

الوحدة الخامسة: التحسين المستمر واستراتيجيات الوقاية من النزاعات

- اعتماد إدارة النزاع كجزء من الاستراتيجية المؤسسية.
- تطوير سياسات وقائية لمنع النزاعات والمخالفات المتكررة.
- إعداد أدلة إجرائية لمعالجة المخالفات قانونيًا.
- تصميم برامج تدريب داخلية لتعزيز الوعي القانوني.
- استخدام أدوات تكنولوجية لرصد النزاعات ومنعها في مراحل مبكرة.
- ترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على الالتزام بالقانون والنزاهة.
- تحليل بيانات النزاعات للكشف عن الأنماط السلوكية والمشكلات النظامية.
- الربط بين أداء الموظف والسلوك المهني القانوني.
- إعداد تقارير دورية شاملة لتقييم النزاعات والاستجابة المؤسسية لها.